الماء والفلاحة في منطقة سوس خلال فترة الحماية
سهل تزنيت نموذجًا (المغرب)

د. محمد مسكيت
أستاذ الثانوي التأهيلي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مراكش
أسفي - المملكة المغربية

بيانات الأطروحة

أطروحة دكتوراه ضمن تكوين "الماء في تاريخ المغرب" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجماعة القاضي عياض بمراكش (المغرب).
نوقشت بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠

الباحث: محمد مسكيت
إشراف: الدكتور أحمد امهدرها
مناقشة: د. عبد الكريم مدون
د. شفيق أرفاك من جامعة ابن زهر بأكادير
د. حسن المباركي
د. عبد العالي الفقير من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش

كلمات مفتاحية:
تاريخ المغرب المعاصر؛ المياه؛ الفلاحة؛ التدبير؛ سهل سوس؛ سهل تزنيت؛ التاريخ الاقتصادي والبيئي

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/KAN.2021.222720

مُقدِّمَة

تندرج هذه الأطروحة ضمن تكوين الدكتوراه "الماء في تاريخ المغرب" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجماعة القاضي عياض بمراكش (المغرب)، والتي أعدها الطالب الباحث محمد مسكيت تحت إشراف الدكتور أحمد امهدرها. وناقشها كل من السادة الدكاترة عبد الكريم مدون وشفيق أرفاك من جامعة ابن زهر بأكادير وحسن المباركي وعبد العالي الفقير من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، وذلك يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٠.

تهدف الأطروحة إلى مساهمة في دراسة التاريخ البيئي والاقتصادي للمغرب في فترة الحماية (١٩١٢-١٩٥٦) التي هيمنت عليها الدراسات السياسية والعسكرية، مع غلبة الكتابة الأدبية والصحفية المبنية على الذاكرة بدل الكتابة التاريخية. ويأتي تناول هذا الموضوع في سياق اعتبار المياه والفلاحة من الموارد الأساسية والحيوية والضرورية للمجتمعات، فهي حجر الزاوية الذي تتأسس عليه باقي شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتجسد أهميتها بوضوح في المجتمعات الفلاحية ما قبل الرأسمالية، حيث رسمت تفاصيل بنياتها المختلفة، وتم اعتبارها عاملا مؤسّسا لأشكال اشتغال أنظمتها السوسيو- اقتصادية. ولهذا تحتل هذه الموارد مكانة بارزة ضمن الاهتمامات التي تقض مضجع المجتمعات قديما وحديثا. فإذا كانت وفرتها تخلف مشاكل كبيرة لمجموعة من الكيانات الاقتصادية، كلما بلغت حجما يتعدى مستوى الطلب، فتهدد بناءها الاقتصادي والاجتماعي بالتلاشي والاضمحلال، فإن الندرة تثير وتؤجج مخاوف وهواجس مجتمعات المناطق الجافة والشبه الجافة. وذلك بفعل ما عاشته مؤخرا من تحولات عميقة، مست آليات تعاملها مع مختلف الموارد الطبيعية، في وقت ازدادت فيه وطأة التغيرات المناخية من جهة، والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية من المياه والغذاء

من جهة أخرى. بل لم يحد من تلك الهواجس حتى الرهان على التقدم التقني والتكنولوجي.

الدراسات السابقة للموضوع

أصبحت دراسة المياه والفلاحة تستأثر باهتمام معظم تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتميز في هذا الحقل علم الجغرافيا وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا. أما بالنسبة لعلم التاريخ، فبقيت مساهمته في هذا المضمار محدودة على الرغم من قدراته المنهجية والمعرفية على تتبع وتحليل تطور القضايا البيئية والاقتصادية عبر الزمن وبشكل تركيبي ومقارن للمسارات التاريخية لمختلف المجتمعات، لأن تاريخ الإنسان لا يقتصر على القضايا السياسية والعسكرية، بل إن روابطه الوثيقة مع مصادر عيشه وبيئته الطبيعية أداة مهمة لتفسير الكثير من المنعرجات الحساسة والبؤر الغامضة في التاريخ وفهم الحاضر ورسم واستشراف الآفاق المستقبلية. واكتشفت هذه الأهمية العديد من المؤسسات المُدبرة للمياه، إذ أحسّت بضرورة التاريخ في فهم واستيعاب تطور تلك الظواهر من جهة، وأهميته في بلورة ونجاح المشاريع التنموية المُتعلقة بمجالات تدخلها من جهة أخرى.

وتنقسم التوجهات العامة لدارسي موضوع المياه والفلاحة بالمغرب خلال القرن ١٩ والنصف الأول من القرن ٢٠ إلى ثلاثة أصناف. تناول الصنف الأول أهمية المياه والفلاحة في هيكلة وإرساء البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وحلل الصنف الثاني سياق وآليات محاولة التحديث المائي والفلاحي، والصعوبات المُختلفة التي رافقتها خلال فترة الحماية، بينما قارب النّوع الأخير الموضوع من زاوية اللامساواة بين الفلاحين المغاربة والمعمرين في الاستفادة من إجراءات مصالح الحماية وإبراز آثارها على الفلاحة المغربية. ومنطلقاتها لا تخرج عن محاكمة اللامساواة في التجربة الاستعمارية وإبراز دورها الفعال في تفكيك البنى العتيقة للبادية المغربية.

تندرج تلك الدراسات، التي أعدها بعض المؤرخين المغاربة والأجانب، في إطار تحليل التطورات والتغيرات التي عرفها المغرب خلال مرحلة الحماية. ويبدو أن معظمها تطغى عليه النظرة الجغرافية والاقتصادية والتجاذبات السياسية، مع تركيز على بعض المجالات المغربية شمال الأطلس الكبير، المتوفرة على موارد مائية مهمة نسبيا مقارنة بباقي المجالات المغربية. واعتبرت أن تدبير الشؤون المائية والفلاحية، خلال فترة الحماية أفرز آثارا واضحة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي استمرت تبعاتها إلى حدود الزمن الحاضر.

الإشكالية والفرضيات

لتحقيق التراكم في هذا المستوى انطلقنا من اعتبار المياه والفلاحة ككل مركب ومترابط من الجوانب الطبيعية والتقنية والإدارية والذهنية، له فعالية في رسم التطورات المجتمعية والاقتصادية محليًا وآليات التدبير مركزيًا. وتنحصر إشكالية الأطروحة في دراسة خصوصيات وآليات تدبير تلك الموارد في سهل تزنيت وأهم سهول منطقة "سوس" بجنوب المغرب، المتسمة بحساسية مفرطة للتغيرات المناخية والتدبيرية وضعف تواجد المعمرين مع استحضار التجربة الاستعمارية في باقي المناطق المغربية وشمال أفريقيا، وذلك في إطار التفاعل بين الميكروالماكرو تاريخ. ومن ثم انطلقنا من دراسة التفاعلات الزمنية والمكانية والتجليات الموضوعاتية للمياه والفلاحة، ووضعها في سياقها المحلي والوطني زمن الحماية الفرنسية لاكتشاف الأبعاد التي انطوى عليها تدبير الموارد المائية والفلاحية في هذه المرحلة التي تعد منعطفا حاسما في تاريخ المغرب على جميع الأصعدة.

انطلقنا من فرضية استناد سلطات الحماية على التجربة المخزنية المتراكمة مع إكراهات ندرة المياه والإنتاج الفلاحي، وعلى وسائل وتدابير تنظيم المجتمع لها، كآليات لترسيخ الوجود الفرنسي بالمنطقة. وتتمثل الفرضية الثانية في غلبة الطابع المحافظ على تدخلات سلطات الحماية بفعل الإكراهات المحلية والتحديات التي عاشتها أجهزتها الإدارية والسياسية. أما الفرضية الأخيرة فتنطلق من كون تلك التدخلات كان لها دور مهم في تحديث البنية السوسيو-مجالية والاقتصادية بمجال الدراسة. ويطرح هذا الأمر كذلك فهم أبعاد الأساليب التحديثية التي حاولت مصالح الحماية استعمالها.

مصادر البحث

ارتكز هذا العمل على المصادر الوثائقية والمعاينة الميدانية والرواية الشفهية. ومن أبرز الأرصدة الوثائقية التي نهل منها نذكر المراسلات المتبادلة بين السلاطين وخلفائهم والقواد وشيوخ الزوايا والعلماء في منطقة سوس خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وهي محفوظة بالخزانة الحسنية ومديرية الوثائق الملكية والخزانة الوطنية بمدينة الرباط. وكذا الرحلات الاستكشافية التي قام بها

العديد من الأوربيين إلى المنطقة، فضلاً عن العديد من الظهائر والقرارات الوزارية الصادرة بالجريدة الرسمية للحماية ما بين ١٩١٢ و١٩٥٦. واستند البحث بشكل كبير على المخزون الوثائقي الاستعماري المتنوع (المونوغرافيات والتقارير والمراسلات والنصوص القانونية وبيانات معدلات التساقطات المطرية والحرارة وغيرها) الذي أنتجته مختلف المصالح الإدارية والعسكرية الحماية. وقد تمكنا من الاطلاع عليه وهو محفوظ بمركز الأرشيف الدبلوماسي بنانط وقصر فانسان بباريس ومؤسسة أرشيف المغرب بالرباط والمركز الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز بمراكش. موازاة مع هذا الرصيد الغني والمتنوع، شكلاً ومضموناً، اعتمدنا على وثائق محلية معظمها عبارة عن عقود ونوازل فقهية وألواح عرفية، في حوزة مجموعة من العائلات بمجال الدراسة. وكان حضور الرواية الشفهية والتحريات الميدانية، مكملاً ومتمماً وموضحًا لبعض الخبايا الغامضة وسط مختلف الوثائق.

محتويات الأطروحة

اشتمل هذا العمل على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، ضم كل واحد ثلاثة فصول. عنوننا الباب الأول بالهشاشة واحتلال سهل تزنيت ١٩١٣، وهو باب مخصص لدراسة الوضعية العامة الممهدة لاحتلال المنطقة وله أهمية كبرى في فهم مختلف التحولات اللاحقة. أما الباب الثاني فهو موسوم بمساهمة المياه والفلاحة في ترسيخ نظام الحماية ١٩١٤-١٩٣٧. وتناول الباب الأخير محاولة التحديث: آثارها والموقف منها ١٩٣٨-١٩٥٦. وضمت خاتمة البحث الاستنتاجات التي تم الوصول إليها.

تتبعنا في البداية تطور الظروف المناخية بسهل "تزنيت" خلال الفترة الممتدة من ١٨٧٧ إلى ١٩١٢. وتوقفنا كذلك على دور المياه والأرض في رسم البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات القبلية، وأهم التغيرات التي عاشها المجتمع انطلاقًا من الوضع المائي والفلاحي الاستثنائي المستجد انطلاقا من الموسم الفلاحي ١٨٩٣-١٨٩٤. تناولنا بعد ذلك آليات استعمال المياه والأرض في الإنتاج الفلاحي، فوصفنا التنظيم التقني لاستنباط وتعبئة واستعمال الموارد المائية، فضلا عن تحديد القواعد العرفية المنظمة للمجالات الفلاحية والمبادئ المُتحكمة في اختيار المنتوجات الفلاحية. ولتحليل منظور الأجانب لآليات تدبير تلك الموارد، رصدنا الصورة التي كوّنتها الرحلات الاستكشافية والبعثات العلمية الأجنبية عن الوضعية المائية والفلاحية بمجال الدراسة، وتحليل مساهمتها في التعبئة لاستعمار المنطقة، وتحديد دورها بمعية الأزمة المائية والغذائية الخانقة لسنة ١٩١٣ في المساهمة في تسهيل عملية الاحتلال.

وافتتحنا الباب الثاني بالتساؤل عن العلاقات الرابطة بين تطور الظروف المائية والإنتاج الفلاحي من جهة، و"تهدئة" سهل تزنيت من جهة أخرى. فكشفنا عن أساليب التوظيف العسكري والسياسي للموارد المائية والفلاحية في ترسيخ نظام الحماية ومطاردة المقاومين والتغلغل بالتالي في المجتمع. واستدعى تحليل هذا التغلغل وصف تطور مسار تكوين إدارات متخصصة في تدبير تلك الشؤون ووظائفها وتطوراتها والعلاقات بينها، فضلا عن دراسة مدى انعكاس ذلك على التنظيمات المحلية القائمة والأوضاع الاجتماعية. بالإضافة إلى دراسة الرهانات التي انطوى عليها التشريع العقاري والمائي في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تناولنا الآليات والفاعلين في بلورة وتنفيذ السياسة المائية والفلاحية وتحديد مبادئها وتوجهاتها العامة مع وضعها في سياق العام المتسم بتشبع القائمين عليها بالنموذج الكاليفورني المبني على السقي الكثيف والمستمر والحوامض والبواكر وغيرها من المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية. موازاة مع ذلك أبرزنا أهم التطورات التي عرفتها الوضعية المائية (التساقطات المطرية – المياه الجوفية) وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ما بين ١٩٣٨ و١٩٥٦. ومن ثم تتبعنا عملية إرساء التجهيزات والتقنيات الحديثة والرفع من حجم الإنتاج الفلاحي وتنويعه بشكل سريع. وحللنا مختلف النقاشات التي تزامنت مع إرسائها وسط دواليب الأجهزة الإدارية، وغير ذلك من الآليات والأساليب الإدارية والمالية المعتمدة. ورصدنا في الأخير أهم الآثار التي خلفتها محاولة التحديث المائي والفلاحي على المستوى المجالي والتنظيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية وعلاقة المجتمع بالوسط الطبيعي. كما حللنا تطور موقف بعض عناصر النخبة المغربية من تلك المحاولة التحديثية والمبادئ الموجهة لمنظورهم.

الاستنتاجات

توصل هذا العمل إلى الاستنتاجات التالية: ومنها أن المياه والفلاحة، قبيل الحماية، شكلت أُساس دينامية وحركية المجتمع، واندمجت تقلباتها ضمن بنياته الاقتصادية والاجتماعية، إذ عاش في تناسق وتآلف مع تناوب تردد فترات الندرة والكفاف والوفرة. فتأسّست حولها تنظيمات اجتماعية واقتصادية، غايتها التعبئة المستمرة والمكافحة الجماعية وترسيخ التضامن بين

مختلف مكونات المجتمع، فضلا عن المراقبة والمعالجة المحلية لكل الإكراهات. غير أن تلك الآليات عاشت ضعفًا وفتورا قويا في الوقت الذي ازدادت فيه حدة الوضعية المائية والفلاحية مُخلفَة وضعًا اقتصاديًا واجتماعيا قاسيا بدأت تجلياته جد واضحة منذ أواخر القرن التاسع عشر. وهي الفترة التي تزامنت مع شدة التغلغل الاستعماري في المنطقة بقيام الأوربيين بمحاولات متعددة لاختراقه عبر مجموعة من البعثات والرحلات الاستكشافية. وهكذا، توجهت سلطات الحماية لمد نفوذها على سهل سوس الأدنى وسهل تزنيت بعد انفجار الأزمة المائية والغذائية الخانقة لسنة ١٩١٣، كنتيجة لاسترسال سنوات عديدة من الندرة وعجز الآليات المعتمدة في تجاوزها. لكن توطيد هيمنتها استلزم تفاعلا قويا بين التدخلات العسكرية والسياسية من جهة وتقلبات الوضعية المائية والفلاحية من جهة أخرى. ولهذا طغى على مختلف التدخلات حتى سنة ١٩٣٧ البعد العسكري والسياسي والطابع التدبيري المحافظ. وواكب ذلك تقوية دور ضباط الشؤون الأهلية وترسيخ أهمية القواد المخزنيين في التدبير. كما أن إعادة هيكلة الجماعات القبلية وجماعات الفخذات، كتنظيمات تدبيرية تقليدية محلية، لم تستهدف القضاء عليها، وإنما حصر وظيفتها في الاستشارة، لكون التجربة التي راكمتها كانت لها أهمية كبيرة في التغلغل وسط المجتمع وتقليص النفقات الاستعمارية، فتمت مسايرة آليات اشتغالها تحت مراقبة عناصر مكاتب الشؤون الأهلية.

وكان التركيز على الجهاز المخزني المحلي قويا في تنفيذ إجراءات سلطات الحماية. لقد ظل اتباع التجربة المخزنية للقرن التاسع عشر في تعاملها مع المياه والفلاحة وإكراهاتها المختلفة توجها سائدا في دواليب أجهزة الحماية. وتم الاستناد على مستوى تقديم الاستشارة وإنجاز التجهيزات الهيدروفلاحية والوساطة مع المجتمع على الجهاز المخزني المحلي المتشكل من قواد وفقهاء وعلماء وشيوخ الزوايا، وكانت هذه العناصر من الأعمدة الاجتماعية التي تم الرهان عليها لقيادة ونشر التحديث بمجال البحث، فكانت من السباقين إلى تبنيه.

ويبدو أن عملية التحديث تأخرت بالمنطقة لعوامل متداخلة، فبعضها مرتبط بالتوجهات السياسية لأجهزة الحماية التي هيمن عليها المنطق المركزي والعسكري والمحافظ واقتصاد النفقات. وكذا اندلاع الصراعات واختلاف الرؤى بين عناصر الإدارة الاستعمارية حول نوعية التجهيزات والمزروعات والمغروسات الملائمة لمجال الدراسة ودرجة التحديث الضرورية والمناسبة له. كما توجس ضباط الشؤون الأهلية من فقدان سلطاتهم الواسعة لصالح المهندسين الزراعيين ودعوا إلى ضرورة انتظار تهدئة الأطلس الصغير (الذي تم احتلاله بالكامل سنة ١٩٣٤). كما كانت معارضة المعمرين قوية لتحديث الفلاحين المغاربة، خوفا على فقدان مكانتهم الاقتصادية في البلاد. وبعضها الآخر مرتبط بالإرث التاريخي والظروف العامة لمجال الدراسة، إذ تمت معارضة توسيع مجال التحديث قبل التدقيق في حجم الموارد التي تتوفر عليها المنطقة وانتظار نتائج مختلف التجارب (تجربة زراعة القطن بتزنيت وتحسين النخيل والسدود التحويلية الإسمنتية). ولهذا ظلت القواعد القانونية العقارية والمائية موقوفة التنفيذ بسهل تزنيت لفترة طويلة، فعلى الرغم من تحويل المشرع المياه إلى ملكية عمومية منذ سنة ١٩١٤، فإن تطبيقها شهد تأخرا وغلب عليه الحذر والتردد حتى مطلع الثلاثينيات، بفعل حرص مكاتب الشؤون الأهلية على أولوية الجانب الأمني على كل القضايا.

وبعد الأزمة المائية والفلاحية الخانقة لسنة ١٩٣٧، تم الوقوف عند محدودية الآليات المعتمدة في "سوس". ولهذا وضعت سلطات الحماية مشاريع حديثة بتصورات جديدة، سهر عليها وتتبعها ودعمها المقيم العام الفرنسي. وكانت توجهاتها تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو منعطف مهم في تاريخ تدبير المياه والفلاحة بالمنطقة، بيد أن تنفيذ كل إجراءاتها تأخر مجددا، بفعل ظروف الحرب العالمية الثانية وتوجيه العديد من المهندسين والتقنيين إلى المعارك وهيمنة "اقتصاد الحرب" على الإقامة العامة. فشكل ذلك مناسبة انتهزها ضباط الشؤون الأهلية للاستمرار في الاستئثار بتدبير مختلف الشؤون المائية والفلاحية. ولذلك قادوا معارضة قوية لقطاعات تحديث الفلاحين، ولم يتوقفوا عن التذرع بفهمهم العميق للواقع المحلي، وبأولوية الحفاظ على الوضع القائم دون تغيير. لكن حدة وقساوة الوضع المائي والغذائي ما بين ١٩٤٣-١٩٤٦ موازاة مع تغيرات السياسة الفرنسية بالمغرب خلفت انعكاسات قوية. وهو ما سمح بتوسيع المشاركة أمام الفلاحين المحليين في مختلف الأجهزة والتنظيمات الاستشارية والجمعوية والتعاونية وتخفيف تدخلات الضباط، وخلق مكاتب إقليمية ومحلية للمؤسسات الإدارية المركزية والجهوية المدبرة للمياه والفلاحة مع الحرص على جعل المهندسين والتقنيين الزراعيين على رأسها.

وعلى الرغم من كون محاولة التحديث متأخرة ومحدودة، وتمت عملية تنفيذها بسرعة، فقد استطاعت أن تمهد لتغيير وجه المجال والاقتصاد والمجتمع، بفعل هشاشة الوضع القائم، والقوة العلمية والتقنية والإدارية لنظام الحماية. ولهذا تفككت مجال "سوس" عامة وسهل "تزنيت" خصوصًا، إلى فسيفساء من النقط التحديثية المختلفة الشكل والمساحة، في وسط غلبت عليه المظاهر التقليدية. وعلى مستوى الأراضي الزراعية، استطاعت البذور والمنتوجات والتقنيات الفلاحية الجديدة والتعمير منافسة المنتوجات التقليدية على المياه والأرض، بدعم من أجهزة الحماية المختلفة، فانحصر انتشار المزروعات والمغروسات القديمة، مقابل بروز أصناف جديدة منافسة، دون تعويض نظيراتها. وإذا كان الاهتمام قويا بإرساء التقنيات الحديثة، فإن عمليات اعتماد وإصلاح التجهيزات الهيدروفلاحية التقليدية جعلتها التحولات السوسيو-اقتصادية، المبنية على الفرد، غير متجانسة مع الوضع الجديد. وعزّز توسّع مجال الضخ، بأنواعه المختلفة، البعد الفردي والتنافسي حول المياه الجوفية فتقلص مستواها وارتفعت ملوحتها، فلم تستطع محاولات التشجير والتقنين إيقاف مسار تدهورها إلا نسبيًا.

وعلى العموم، فقد ساهمت تلك المحاولة التحديثية في تفكيك البنية الاجتماعية القديمة، حيث تقهقر دور وعدد العبيد واليهود كفاعلين أساسيين في الشؤون المائية والفلاحية قبيل الحماية. وظهرت في المقابل فئات اجتماعية جديدة نشيطة على المستوى الفلاحي: المالكون الكبار الذي راكموا الثروة من ممارسة النشاط التجاري والسياسي، والمحاربون القدامى والعمال الزراعيون خصوصا في سهل سوس. وأدى هذا الأمر بدرجة أقل في سهل تزنيت إلى بروز فاعلين جدد لهم امتدادات وسط مجموعة من الحواضر المغربية، بجانب شرفاء الزوايا والأسر القايدية القديمة وبيوتات الشيوخ. وتأكد بالملوس أن التنظيم التقليدي بدأ منذ مطلع الخمسينيات يعيش أزمة خانقة، فتم الحفاظ عليه في وضع متأزم مقابل تعزيز التوحيد الإداري والقانوني والتدبير الحديث. ومع كل ما قيل، فالمنطلق المحوري لتلك المحاولة كان هو المزاوجة بين المحافظة والتحديث المحدود، بشكل لا يؤدي إلى تغيير جذري، فخلف ذلك بنية تدبيرية مركبة ومترسبة. في ظل تلك التطورات تبلور موقف بعض عناصر النخبة المغربية بمضمون لا يبتعد كثيرًا عن توجهات وتجربة مصالح الحماية. وبذلك شكلت المحاولة التحديثية لتلك الفترة نبراسًا وموجهًا لتصورات المغاربة نحو مستقبلهم المائي والفلاحي.

خَاتِمَةٌ

يمكن الوقل إجمالاً إن للمياه والفلاحة امتدادات زمنية طويلة وتسري شرايينها في جميع مستويات ومفاصل المجتمع، لهذا فالإحاطة بجميع جوانب الموضوع تستدعي المزيد من النبش وتحليل مجموعة من القضايا الاقتصادية والبيئية، والتي ستمكن بدون شك من إعادة قراءة وكتابة تاريخ المغرب وفق متطلبات الزمن الحاضر مع استشراف للمستقبل. وتمنح للمؤرخ بالتالي مجالاً واسعًا للمساهمة في النقاش العمومي حول العديد من القضايا الراهنة.

بناءً على ذلك، تم الوقوف خلال إنجاز العمل، على ضرورة فتح آفاقه على مجموعة من القضايا، فتزويد المدن بالماء الصالح للشرب في سوس يستدعي بحثًا خاصًا، كما أن موضوع الرعي الترحالي خلال فترة الحماية، جدير بالنبش لإبراز تطوره وتفاعله مع الظروف المناخية وتحولات العلاقات الرابطة بين الدولتين الاستعماريتين من جهة وبين الرحل والمستقرين من جهة أخرى، وكذا توضيح دوره في تجاوز الرحل للتقسيم الاستعماري للجنوب المغربي. وارتباطًا بذلك يمكن ملامسة موضوع آخر يتعلق بالهجرات الداخلية والتحركات القبلية خلال الفترة نفسها. هذا فضلاً عن تتبع نشأة وتطور الجمعيات والتعاونيات المائية والفلاحية، التي كانت لها أدوار طلائعية زمن الحماية. وتستدعي إشكالية القطيعة والاستمرارية في السياسة المائية والفلاحية للمغرب، تحليلاً تاريخيًا دقيقًا ينطلق من فترة الحماية حتى إطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة ٢٠٠٨ مع استحضاره لتطور موقف الأحزاب الوطنية من القضايا البيئية. ويفتح التاريخ البيئي للمغرب مجالاً واسعًا وواعدًا للبحث، خصوصًا على مستوى دراسة تطور المناخ والغطاء النباتي والتشجير وغيرها.